البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسساتالصغيرة والمتوسطة بالجزائر

كريمةبوسنة,سميرمليكي
جامعة تلمسان
sb_maliki@mail.univ-tlemcen.dzKarist2008@yahoo.com

الملخص:
تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري باعتبارها أداة ضرورية في عملية التنمية و لكن المؤسسات الصغيرة في الجزائر لازالت تعاني من نقص في مصادر التمويل و التي تسعى لتنويعها من خلال خلق وسائل جديدة او الوسائل المتاحة حاليا الوسائل المتاحة حاليا مثل التمويل البنكي من خلال استقطاب البنوك الأجنبية لفتح فروع لها بالجزائر ومن خلال بحثنا قمنا بدراسة العلاقة بين هذه البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي من خلالها توصلنا إلى ان البنوك الأجنبية تمثل مصدر جيد تتزايد أهميته من خلال نوعية خدماته التي تؤدي الى تاهيل عال في تسيير هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: االتنمية الاقتصاية – المؤسسة الصغيرة و المتوسطة -البنوك الأجنبية.

Résumé:

Les PME ne cessent de se développer dans l'économie algérienne suite aux dernières réformes économiques et institutionnelles, seulement le problème de financement de ces PME persiste encore.
Notre objectif à travers cet article, est de présenter le rôle des banques étrangères notamment françaises dans le financement des PME algériennes.
Les résultats montrent qu'en plus du financement, ces PME profitent pour améliorer leur rendement managérial.

Mots clés: développement économique - PME- banques étrangères.

مقدمة :

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هيكل معظم الاقتصاديات و هذا باعتبارها مورد أساسي للنمو الاقتصادي ، سواء بالنسبة للدول الكبرى المصنعة أو الدول النامية، حيث تمثل ما يقارب 99%الى95 % من مجموع المؤسسات في اغلب اقتصاديات الدول و هي توفر ما يزيد عن60% من مناصب الشغل .
و الجزائر من بين الدول التي أدركت أهمية هذا القطاع و هي قي سعي دائم لتطويره
و النهوض به فمنذ تبني الجزائر لسياسة اقتصاد السوق مع نهاية الثمانينات نلاحظ نموا سريعا و بشكل متزايد لهذه المؤسسات .

حيث تشير الأرقام و الإحصائيات إلى وجود حوالي **607297**[1] مؤسسةمتوسطة بالجزائر سنة **2010** و هذا النمو ينعكس بدوره على النمو الاقتصادي بالرغم من المشاكل المختلفة التي تعرفها هذه المؤسسات في الجزائر وفي دول أخرى و التي تاثر على مستوى ادائها .
وتشير اغلب الدراسات الى ان مشاكل هذه المؤسسات في الجزائر تتمحور اساسا حول:

- صعوبة الحصول على مصادر تمويل وعدم توفر الضمانات الكافية للحصول على القروض.
- مشكل الحصول على عقار بسبب صعوبة الاجراءات الادارية وانعدام الشفافية.
- المشاكل البيروقراطية والادارية الكبيرة ونقص التنظيم.
- النقص الملحوظ لهيآت المرافقة والمتابعة والدعم في تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخاصة في البدايات الاولى لانشائها .

من خلال هذه الورقة سوف لن نتطرق إلى كل هذه المشاكل و إنما سنركز على احد أهم هذه المشاكل و هو صعوبة إيجاد الموارد و بشكل أدق الموارد المالية (التمويل) في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وسنسلط

[1]Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise, et de la Promotion de L'investissement, bulletin d'information, statistiques n° 17, 1er semestre 2010.

الضوء في دراستنا على التمويل البنكي باعتباره احد أهم أشكال هذا التمويل من خلال دراسة علاقة المؤسسة بالبنك.

حيث ترتبط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبنوك العمومية ارتباطا وثيقا باعتبار هذه الأخيرة مصدر تمويل أساسي لها ، غير أن هذا الارتباط أو بالأحرى الحاجة الملحة لهذا المصدر التمويلي خلقت مجموعة من العقبات أهمها المحسوبية في تقديم القروض

و عدم مراعاة المعايير الأساسية في ذلك ، حيث أصبحت تخضع للمصالح الشخصية هذا مما دفع اغلب المستثمرين للبحث عن البديل والذي وجده بعضهم في البنوك الأجنبية التي توقعت حديثا في الجزائر حيث أصبحت تمثل بديلا لتمويل هذه المؤسسات .

ولقد بدا تمويل المؤسسات الخاصة من طرف البنوك الخاصة منذ حوالي 1998 من هذين الأخيرين اللذين أعطيا A.I.C.B خلال بنكي آل خليفة وبنك التجارة و الصناعة انطباعا سيئا عن البنوك الخاصة و انتهى الأمر بتصفيتهما بعد إفلاسهما.

غير أن الشفافية الكبيرة التي صاحبت معالجة ملف هذين البنكين أعطت دفعا أكثر للبنوك الأجنبية للاستثمار في الجزائر و من جهة أخرى عززت مكانة البنوك العمومية، وزادت من تنافسية النظام البنكي . هذا مما خلق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية تمويل جديدة هي القروض المقدمة من طرف البنوك الأجنبية.

الاشكالية:

ولكن الإشكالية المطروحة و التي سنحاول معالجتها من خلال هذا البحث هي:

- ما مدى مساهمة البنوك الأجنبية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

وهذه الإشكالية الأساسية تتفرع عنها مجموعة من الإشكاليات الجزئية و هي:

- هل تطبق البنوك الأجنبية طرق خاصة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟
- هل تقوم البنوك الأجنبية بتمويل جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أم أنها تشترط مؤسسات ذات خصائص و معايير مشروطة؟
- هل تقوم هذه البنوك بتمويل جميع أنشطة هذه المؤسسات أم أنها تتخصص في نوع معين من المؤسسات ؟

وللإجابة عن هذه الإشكاليات قمنا باختبار الفرضيات التالية:

- إلغاء منح القروض الاستهلاكية من طرف البنوك بموجب قانون المالية2009 سيدفع بالبنوك الأجنبية للاهتمام أكثر بالقروض الاستثمارية، وخاصة و أن القروض الاستهلاكية كانت تمثل أهم منتجاتها البنكية.

-الإجراءات البيروقراطية الممارسة في البنوك العمومية ، بالإضافة إلى التماطل في تنفيذ قرارات منح القروض ستدفع أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى اللجوء للبنوك الأجنبية لتمويل مشاريعهم حتى و إن كلفهم ذلك معدلات فائدة أعلى.

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بدراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية التي تستفيد من قروض من بنوك أجنبية مقيمة بالجزائر و على وجه التحديد البنوك الفرنسية.

ولقد ركزنا في هذا الاطار على دراسة النقاط التالية:

- التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- اعطاء لمحة عن تطور م ص م في الجزائر .
- دور م ص م في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- تحليل نتائج الدراسة الاستقصائية الميدانية و التي شملت عينة مكونة من 25 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تستفيد من قروض مقدمة من بنوك فرنسية مقيمة بالجزائر و هي

NATIXIS banque –Société Générale – BNP PARIBAS)(

وطبعا بعد استخلاص نتائج الدراسة الاستقصائية إضافة إلى ما لاحظناه في الميدان قمنا بالخروج بمجموعة من التوصيات التعقيبات.

تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يعتبر تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إشكالا في حد ذاته، إذ قد نجد لها عدة تعريفات من دولة إلى أخرى، وقد تختلف ضمن نفس الدولة، و هذا الاختلاف سببه الأساسي هو تعدد المعايير سواء كانت كمية أو نوعية. غير أن جميع الدول تتفق غلى تصنيف المؤسسات إلى:

مؤسسات كبيرة، متوسطة، صغيرة، و مصغرة (très petites) و هذا باستخدام عدة معايير قد تكون كمية أو نوعية.

تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

يعرف القانون رقم 01- 18 المؤرخ في12ديسمبر2001 و المتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هذه الأخيرة وفق المعايير التالية:

- راس المال: من 10الى 500مليون دينار جزائري.
- عدد العاملين: من 1الى250 عامل.
- رقم الأعمال: اقل من 2مليار دينار.
-

تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:[2]

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال	راس المال
مصغرة	1 - 9	اقل من 20 مليون دينار	اقل من 10 مليون
صغيرة	10 -49	اقل من 200 مليون	اقل من 100 مليون
متوسطة	50 –250	من 200 مليون الى 2 مليار دينار	من 100 الى 500 مليون دينار

2.لمحة عن تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

تأخذ هذه المؤسسات في الجزائرشكل مؤسسات عمومية و خاصة، حيث تشكل هذه الأخيرة 99%من النسيج العام للمؤسسات و هي في تطور دائم و مستمر على مر السنوات.

تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر (1991-2010)

السنوات	عدد المؤسسات	السنوات	عدد المؤسسات
1991*	22382	2003**	288587
1992*	20207	2004**	312995
1993*	23207	2005**	342788
1994*	26212	2006**	376 767
1995*	177365	2007**	473592
1999*	159507	2008**	519 526
2001*	179893	2009	570 838
2002*	188564	2010	607 297

* **المصدر:** ا.د ناجي بن حسين ، آفاق الاستثمار في م ص م بالجزائر ,مجلة الاقتصاد و المجتمع ،جامعة منتوري قسنطينة.العدد2004/2، جدول رقم(2)، ص 94.

16, 15 **Source** : bulletin d'information économique, N° 6, 8, 12,14, ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat. www.pmeart-dz.org

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه زيادة مستمرة على مر السنوات العشرين تقريبا الاخيرة في عدد **م ص م** فمثلا بلغت نسبة الزيادة من سنة 2008 الى سنة 2009 حوالي اكثر من 20%ويعتبر القطاع الخاص و قطاع الحرف التقليدية المساه الاكبر في هذه الزيادة مقارنة بالقطاع العمومي ، وهذا راجع الى سياسة الدولة في هذا القطاع من خلال تشجيع مثل هذه المؤسسات التي تراهن عليها في تحقيق نمو اقتصادي على الرغم من عديد الشاكل التي تظل تتخبط فيها .

[2] القانون التوجيهي لترقية **م ص م** ديسمبر 2001

الجدول توزيع م ص م العمومية حسب القطاعات الإنتاجية لسنة 2008

القطاعات الإنتاجية	عدد المؤسسات	عدد العمال
الصناعة	197185	21635
البناء و الأشغال العمومية	63	7730
الخدمات	119	15441
الزراعة	113	5619
المناجم	11	1192
المجموع	591	51635

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

نلاحظ م خلال الجدول سيطرة قطاع الصناعة على النسيج العام ل **م ص م** العمومية
و بالرغم من مساهمتها في خلق مناصب شغل الى ان مساهمتها تظل متواضعة مقارنة بالقطاع الخاص.

3.دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية:

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور مهم في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ودفع عجلة النمو الاقتصادي فهي تشكل الركيزة الأساسية لاقتصاديات معظم الدول نظرا لمساهمتها الكبيرة في التنمية و الدخل و يمكن إجمال هذه الأهمية فيما يلي:

- التنمية الإقليمية للمناطق الريفية و خلق نوع من التوازن في إعادة توزيع الدخل.
- توفير مناصب الشغل للسكان و التقليص من معدلات البطالة ففي اغلب الدول تساهم **م ص م** بمايزيد عن النصف من مناصب العمل فمثلا تشكل حوالي (70%)السبعين بالمائة في بلجيكا ،اسبانيا، اليونان، ايرلندا، البرتغال و اليابان من إجمالي اليد العاملة .[3]هذا إضافة إلى ظهور مؤسسات صغيرة و متوسطة تنشط خارج محيط دولتها "متعددة الجنسيات".
- المساهمة في الدخل القومي للدول من خلال الزيادة في الإنتاج الوطني
- والمساهمة في الناتج الخام PIB الداخلي، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى انه في الاتحاد الأوربي توفر **م ص م**60%من مناصب العمل الإجمالية، و تساهم ب 45 %من رقم الأعمال لمجموع المؤسسات.

- في **و م ا** توظف **م ص م** 52% من مجموع اليد العاملة النشيطة و تساهم بما نسبته 50 %في الناتجالخام في تونس .

-في كندا توظف **م ص م** 50 %من مجموع اليد العاملة النشيطة و تساهم بما نسبته 28 %في الناتج الداخلي.

ونحن من خلال مايلي سوف نحاول تسليط الضوء على اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في خلق تنمية اقتصادية وهذا من خلال:

- المساهمة في خلق مناصب العمل و امتصاص البطالة .
- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة.
- مساهمة م ص م في اعادة توزيع الدخل.

1. مساهمة م ص م في خلق مناصب العمل:

عند دراستنا لمعدلات البطالة في السنوات الاخيرة يمكن ملاحظة استمراره في تسجيل انخفاض ، و السبب في ذلك يعود الى نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب العمل ،وعلى وجه الخصو المؤسسات التابعة للقطاع الخاص و قطاع الحرف التقليدية، حيث انخفض معدل البطالة من15,3% سنة 2005 الى 12,3%سنة 2006 . وفيمايلي بعض الاحصائيات المقدمة من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف التقليدية عن هذه المساهمة.

[3] CNES avant- projet de rapport « pour une politique de développement des PME en Algérie 2002 »

جدول تطور خلق مناصب العمل من طرف م ص م خلال الفترة 2004-2010

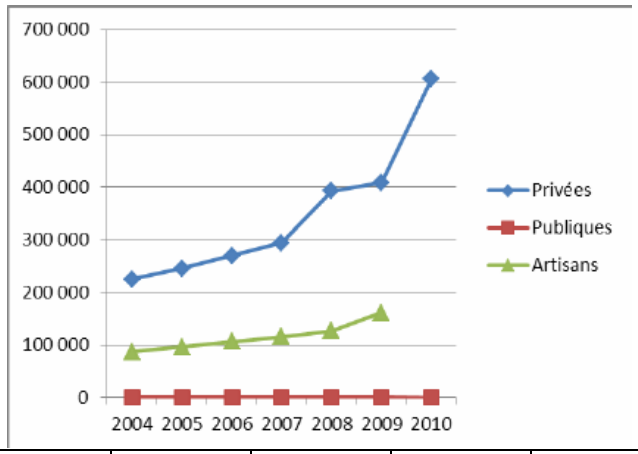

المؤسسات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الخاصة	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	408 155	606 737
العمومية	778	874	739	666	626	598	560
الحرف التقليدية	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	162 085	---
المجموع	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف التقليدية و الصناعةالجزائرية . **2010**

نلاحظ من خلال الاحصائيات السابقة المساهمة المعتبرة للقطاع الخاص ويليه قطاع الحرف التقليدية في امتصاص البطالة و توفير مناصب الشغل على عكس القطاع العمومي الذي سجل تراجعا ملحوظا و هذا راجع الى سياسات الخوصصة واعادة الهيكلة التي يشهدها القطاع و بالرغم من ذلك تظل الاهمية الكبيرة ل **م ص م** في توفير مناصب العمل و المساهمة في امتصاص البطالة و الشكل التالي للتوضيح اكثر.

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة:

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في تحقيق قيمة مضافة و زيادة الناتج الداخلي ، فالجزائر مثلا من الدول التي تسعى من خلال هده المؤسسات إلى تنويع صادراتها لتكون مصدرا لتحقيق قيمة مضافة إلى جانب قطاع المحروقات إن لم نقل بديلا عنه.

و فيما يلي بعض الإحصاءات تطور الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات:

نلاحظ من خلال الجدول ادناه الحصة المعتبرة لمساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات منذ سنة 2004و حتى سنة 2007 مقارنة بالقطاع العمومي وهذه المساهمة في تزايد مستمر من سنة لأخرى و التي تجاوزت 80%.

حيث تتوزع هذه المساهمة على كافة الأنشطة و القطاعات الاقتصادية و من هنا يمكن أن نلمس أهمية هذا القطاع و ضرورة تدعيمه من اجل تفعيل دوره في عملية التنمية بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي ، خاصة و أن نسبة هذه المؤسسات سترتفع و مساهمتها ضمن الناتج سوف تزداد إذا ما أضفنا المؤسسات التي تنشط في السوق غير الرسمية[4] نظرا للعراقيل التي تواجهها مثل العبء الضريبي ، والإجراءات البيروقراطية و العراقيل الإدارية.

جدول تطور الناتج الداخلي الخام بالجزائر خارج المحروقات للفترة 2004-2008 حسب القطاعات.

الوحدة: مليار دينار :

[4] صالح صالحي ، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي: الإشكالية و أفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2004، ص 18.

القطاعات	2004		2005		2006	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
حصة القطاع العمومي PIB في	598,6	21,8	651,0	21,59	704,05	20,44
حصة القطاع الخاصPIB في	2146,7	78,2	2364,5	78,41	2740,06	79,56
المجموع	2745,4	100	3015,5	100	3444,11	100

القطاعات	2007		*2008	
	القيمة	%	القيمة	%
حصة القطاع العمومي PIB في	749,86	19,2	686,59	16,20
حصة القطاع الخاصPIB في	3153,77	80,8	3551,33	83,80
المجموع	3903,63	100	4237,92	100

Source : ONS 2009

و فيما يلي الشكل يوضح أكثر تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

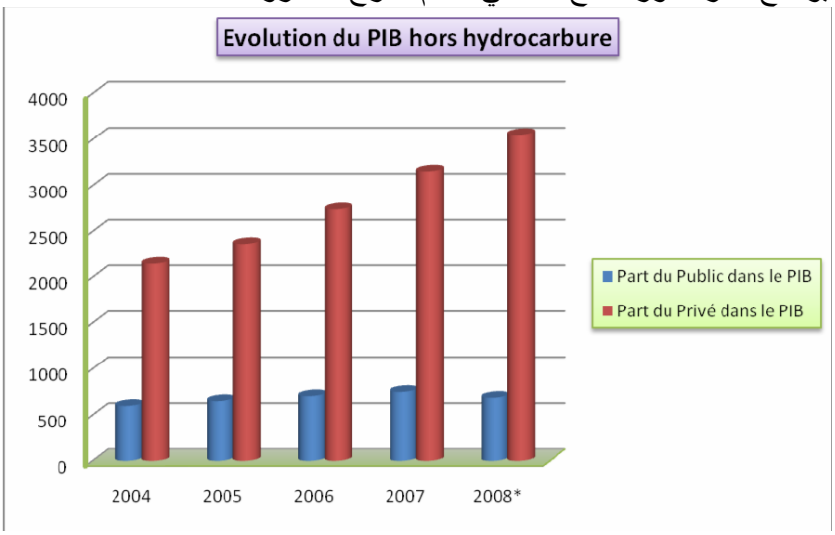

Source : site Internet du ministère des PME et de l'artisanat, op .cit.

5

مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توزيع المداخيل:

القيمة المضافة التي يتم خلقها من طرف م ص م تستخدم في شكل مكافآت وتعويضات لمختلف القطاعات التي ساهمت في العملية الانتاجية و الادارية وكذلك يعاد توزيع هذه القيمة المضافة بين مختلف الاعوان الاقتصاديين الاخرين مما يساهم في تحقيق التنمية .

[5]Samia Gharbi, les PME- PMI en Algérie état des lieux, UNIVE RSITÉ DU L ITTORAL CÔTE D'O PALE , Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'InnovationCAHIERS DU LAB.RII N°238 Mars 2011.

4. تحليل نتائج الدراسة الاستقصائية الميدانية:

من خلال هذا الفصل سوف نحاول تحليل النتائج التي توصلنا اليها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها و التي شملت عينة مكونة من 25 مؤسسة صغيرة و متوسطة تمولها بنوك أجنبية مقيمة بالجزائر، و على وجه التحديد البنوك فرنسية

" Société générale, NATIXIS, BNP Paribas حيث قمنا بدراسة العلاقة "

بين البنك و المؤسسة من خلال الإجابات على أسئلة الاستمارة التي قمنا بتوزيعها على هذه المؤسسات و التي قمنا بمعالجتها بواسطة برنامج SPSS version12 ولكن قبل التطرق للنتائج المستخلصة لابد اولا من إعطاء لمحة عن المؤسسات البنكية
و العينة المدروسة من خلال التعريف بهما.

التعريف بالمؤسسات البنكية محل الدراسة

المؤسسات البنكية المدروسة هي عبارة عن فروع لبنوك فرنسية مقيمة بالجزائر في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر تعود ملكية راس مالها 100% للمؤسسة البنكية الأم وهي خاضعة لسلطة "بنك الجزائر".

وجميع هذه البنوك هي عبارة عن بنوك تجارية تم تأسيسها بعد صدور قانون النقد و القرض **90-10** (الذي سمح لأول مرة للبنوك الخاصة بممارسة نشاطها بالجزائر منذ تأميم القطاع البنكي سنة 1966). حيث يمثل بنك "المؤسسة العامة" Société Générale أول هذه البنوك التي بدأت نشاطها بالجزائر في فبراير من سنة2000 براس مال قدره 500مليون دينار جزائري [6] حيث مرت بالمراحل التالية :

- سنة**2000** تمثل تاريخ تأسيس بنك سوسيتي جينرال الجزائر.
- سنة**2004**أول زيادة في راس مال البنك من 500مليون دينار إلى 1.597,84 مليون دينار جزائري.
- سنة**2005** ثاني زيادة في راس مال البنك من 1.597,84مليون دينار إلى 2,5 مليار دينار. حيث بلغ عدد عملائها 25000 زبون موزعين على 13وكالة بنكية.[7]
- **2007-2006** شهدت هذه المرحلة توسع و انتشار كبير للبنك من خلال فتح فروع على مستوى مناطق الوطن.
- **2008-2009** تمكن البنك من فتح 54 فرع على مستوى13ولاية كبرىمنها 10فروع في الغرب و 31وكالة في الجزائر و ضواحيها و 13 وكالة في الشرق.
- ويتوقع مع نهاية 2010 أن تبلغ90 وكالة موزعة على جميع مناطق الوطن لتصل الى110 وكالة نهاية 2011 . ويأتي هذا التوسع بعد بلوغ عدد زبائن البنك 240الف زبون موزعين على كافة الفئات.

طبيعة عملاء البنك: يملك البنك عملاء من شتى الفئات وهم في تزايد مستمرإذ بلغوا سنة 2005 حوالي25000 زبون ليرتفع العدد سنة 2007الى حوالي 65000 زبون وفي أكتوبر 2009 فاق عددهم 240 ألف زبون ممثلين من شتى الفئات بما فيهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقدرة لدى البنك ب5000الاف مؤسسة و 15000الف زبون آخر من المهنيين إضافة إلى 238 مؤسسة كبرى و 220 ألف من الخواصحيث تقدم ما قيمته 15مليار دينار للافراد و حوالي 35الى 40 مليار للمؤسسات بكافة أنواعها .

[6] Abdelatif Benachenhou , les nouveaux investisseurs , édition Alph design ,Algérie, mai2006 ,page 15 .
[7] www.sociétégénerale-algerie.dz historique de la banque

التعريف ب BNP Paribas الجزائر:[8]

بعد النجاح الذي حققته سوسيتي جينرال فتحت الباب للعديد ن البنوك الأجنبيةو خاصة الفرنسية منها للاستثمار بالجزائر منها BNP Paribas banque التي تعتبر ثاني بنك فرنسي يقيم بالجزائر ، حيث بدا نشاطه منذ سنة2002 ،وهو عبارة عن شركة مساهمة يقدر راس ماله ب 10,000,000,000 دينار جزائري تعود ملكيتها 100% لمجموعة **BNP Paribas.**

عدد الفروع: منذ تأسيس BNP Paribas الجزائر سنة 2002 و الى غاية 2006 كانت تملك 10 وكالات موزعة على مستوى الوطن و قد شهدت توسعا كبيرا خاصة بعد المنافسة الشديدة بينها و بين سوسيتي جينرال و هي تضم اليوم أكثر من 55وكالة بنكية و 22وكالة هي في طور الانجاز و هي تطمح للوصول 220 وكالة بنهاية 2011[9] و للإشارة فقط فان مجموعة BNP Paribas تحتل المرتبة الأولى أوربيا و السادسة عالميا، هذا ما يعكس الصورة الجيدة لهذا البنك و صلابة وضعيته المالية.

طبيعة عملائه: للبنك عملاء من كافة الفئات سواء الأفراد و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI و المؤسسات الكبرى و يركز البنك اهتمامه على قطاع المؤسسات من خلال الإبداع و التجديد لتطوير المنتجات البنكية المقدمة.

و على العموم ما يميز جميع هذه البنوك الفرنسية هو سمعتها الجيدة و طبيعة العلاقة المتينة التي تربطها بعملائها و قد حققت نجاحا كبيرا في الجزائر إذ مثلت سنة 2008 اكثر من 8 % من مجموع أصول البنوك الجزائرية و توظف حوالي3000 عامل[10] و هذه النسبة تعتبر مهمة إذ عرفنا أن مجموع حصة البنوك الخاصة بالجزائر هو 11,5% من مجموع الأصول البنكية.[11]بالرغم من بعض الصعوبات التي تواجهها و المتمثلة في صعوبات الحصول على عقارات من اجل التوسع و كذلك صعوبات الاتصال الداخلي و الخارجي إضافة إلى عدم ثبات القوانين و التشريعات البنكية.

المنتجات البنكية للبنوك الفرنسية: ترتبط المنتجات البنكية لهذه البنوك بطبيعة عملاء هذه البنوك فنجدها تتخصص في القروض الاستهلاكية الموجهة للأفراد و قروض تمويل التجارة الخارجية مثل قرض الاعتماد ألمستندي و القرض الايجاري الذي تعتبر رائدة فيه أو شبه محتكرة له لكن في الآونة الأخيرة أصبحت تهتم أكثر بقطاع الاستثمار من خلال منح قروض استثمارية طويلة المدى خصوصا مع تبني الدولة لسياسة جديدة التي تهدف الى ترشيد الاستهلاك و الحد من الواردات.

كان هذا عن التعريف بهذه البنوك و فيما يلي التعريف بالعينة المدروسة.

التعريف بالعينة المدروسة

العينة المدروسة هي عبارة عن 25 مؤسسة صغيرة و متوسطة تمول من طرف البنوك " BNP Paribas, Société générale, NATIXISالفرنسية "
لدى وكالات تلمسان و سيدي بلعباس حيث قمنا بتوزيع استمارة على هذه المؤسسات لدراسة العلاقة بينها و بين هذه البنوك و هذه الاستمارة مكونة من 45 سؤال موزعة حسب الاقسام التالية :

1-التعريف بالمؤسسة
2-التعريف بصاحب المؤسسة: من خلال معرفة سنه و مستواه التكويني...
3-مستوى الابداع و التكنولوجيا داخل المؤسسة و هذا الجزء بدوره قسمناه الى اقسام ثانوية تضمنت دراسة

[8] www.algérie.bnpparibas.com
[9] www.algerie-dz.com
[10] Analyse du MEDEFsur les nouvelles règles relativesaux investissements étrangers et aucommerce extérieur en Algériejuin2009 document PDF page5

[11] www.algerie-dz.com

- التسيير الداخلي للمؤسسة
- مستوى التكوين
- ومدى استخدام الإبداعات التكنولوجية

4-الوضعية المالية للمؤسسة
5-علاقة المؤسسة مع البنك
6-إجراءات و مدة الحصول على القرض

و بعد تحليل نتائج هذا الاستقصاء تمكنا من استخلاص النتائج التالية:

❖ **النتائج المستخلصة:**

- 60%من المؤسسات المستجوبة تم إنشاؤها بعد سنة 2000 اغلبها مؤسسات صغيرة تأخذ الشكل القانوني SARL.
- رقم أعمال 56% من هذه المؤسسات يتراوح ما بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري.
- 80% من أصحاب هذه المؤسسات يملكون مستوى علمي جامعي أو ما بعد التدرج .
- 92% من هذه المؤسسات تهتم بالبحث والتطوير وجميع هذه المؤسسات تستخدم شبكة الانترنت .
- 68% من هذه المؤسسات تنتهج سياسة لتكوين العمال .
- 80% من هذه المؤسسات قامت بدراسة مسبقة للسوق عند تأسيسها.
- 56% من القروض المقدمة عبارة عن قروض استثمار طويلة المدى

و 32% عبارة عن قروض استغلال .

من الأرقام المستنتجة سابقا يمكننا استخلاص أن اغلب المؤسسات الممولة من طرف هذه البنوك تملك قدر عالي من التأهيل و تتمتع بوضعية مالية جيدة وهي الإجابة عن الإشكالية المطروحة حول خصائص المؤسسات الممولة من طرف البنوك الأجنبية.

ومما لمسناه من خلال الإجابات عن بعض الأسئلة المفتوحة فيما يخص رأي العملاء في هذه البنوك أو حتى من خلال لقائنا بعدد من أصحاب هذه المؤسسات أنهم منقسمين بين مشجع ومنتقد لهذه البنوك، فالمتحمسون يرجعون سبب ذلك لمجموعة من الايجابيات

و المنتقدون يستندون في رأيهم لمجموعة من السلبيات، ونحن من باب الحيادية ارتأينا أن ندرج جميع هذه الآراء .

❖ **الايجابيات:**

- سهولة الحصول على القرض وسرعة الخدمات المقدمة فمثلا في احد البنوك العمومية استغرق حصول بعض المؤسسات على دفتر شيكات سنة كاملة بينما حصلت عليه في NATEXIS Banqueخلال بضع دقائق، وهذا طبعا حسب شهادة بعض المؤسسات.
- وضوح القوانين في البنوك الأجنبية ووجود شفافية في تطبيقها بينما في البنوك العمومية فهي غامضة ويشوبها الكثير من عدم الثبات وسوء التطبيق.
- البنوك الأجنبية يميزها مستوى الخدمات العالي إذ توفر المناخ الملائم للمستثمر و تساعده على ربح الوقت.
- اعتبار البنوك الأجنبية مصدر جيد للتمويل فيما يخص القروض الاستثمارية طويلة المدى ولاسيما القرض الايجاري crédit bail والاعتماد ألمستندي الذي أصبحت متخصصة فيه إن لم نقل شبه محتكرة له.
- السمعة الجيدة للبنوك الأجنبية و لاسيما في حفظ السر البنكي للعملاء le secret bancaire.
- وضوح الهيكل التنظيمي في البنوك الأجنبية بحيث يخصص لكل مجموعة من المؤسسات مرشد عملاء خاص بهم pour chaque portefeuille d’entreprises un conseillé clientèle،بينما في بعض البنوك العمومية قد يجهل في بعض الحالات المسؤول الذي تتوجه إليه المؤسسة للحصول على استشارة بسبب عدم وضوح المهام.
- اهتمام خاص بقطاع المؤسسات فنجد في بعض الحالات أن هذه البنوك تخصص وكالات خاصة فقط بكبار المستثمرين وأصحاب المؤسسات لاستقبالهم في أحسن الظروف وتجنيبهم الوقوف

في الطوابير مع صغار العملاء و الخواص les particuliers، مثل ما هو الحال بالنسبة لوكالة Société Générale Tlemcen.

- سهولة الاتصال بين المؤسسة و البنك سواء عن طريق الهاتف أو من خلال استحداث خدمة جديدة تتيح للمؤسسة الإطلاع والتحويل على مستوى حسابها عن طريق الانترنت.
- طلب البنوك الأجنبية لضمانات معقولة في حدود الخطر المتوقع من المشروع

و كذلك مستوى الخدمة المقدمة.

- وجود علاقة جيدة بين أصحاب المؤسسات و مديري هذه البنوك وموظفيها يسودها معرفة كل طرف للآخر دون شروط بيروقراطية أو تدخل وسطاء.
- وجود ثقة بين المؤسسات و هذه البنوك و هذا ما لمسناه من خلال رد فعل اغلب المتعاملين معها خلال دراستا الميدانية، حتى أن بعض المؤسسات التي لا تتعامل معها بينت لنا نيتها في تحويل وجهتها نحوها كبديل عن مصادر التمويل العمومية و هذا راجع لسمعتها الجيدة.

❖ **السلبيات:**

- بعض البنوك الأجنبية ما هي إلا صورة طبق الأصل للبنوك العمومية تحت تسميات أجنبية .
- وجود مركزية في اتخاذ القرارات على مستوى البنوك الأجنبية بحيث في بعض الحالات لا يمكن اتخاذ قرار منح القرض إلا بعد الرجوع للوكالة الأم على مستوى العاصمة و خاصة فيما يخص "تسهيلات الصندوق facilités de caisse" و الذي قد يستغرق الحصول عليه في البنوك العمومية بضعة أيام (تتخذ القرارات على مستوى الوكالة الفرعية) بينما في البنوك الأجنبية يتطلب شهرا حسب شهادة بعض المؤسسات مما يسبب عرقلة لمصالحها.
- عدم وضوح شروط الحصول على القرض مما يضطر في بعض الحالات المؤسسات للذهاب و الإياب عدة مرات على البنك.
- الارتفاع الكبير لمعدلات الفائدة و العمولات المطلوبة من طرف البنك والمبالغ فيها في بعض الحالات مقارنة بالخدمات المقدمة.
- ارتفاع الضمانات المطلوبة من قبل البنوك الأجنبية مع عدم وجود تنسيق بين هذه البنوكو صناديق ضمان القروض مثل « CGCI, FGAR ».
- نقص في حضور هذه المؤسسات البنكية على مستوى بعض المناطق باعتبارها لا تزال في طور الانتشار مما لا يتيح لجميع المؤسسات التعامل معها.
- اغلب موظفي هذه البنوك من الطاقات الشابة غير أنهم لا يملكون الخبرة الكافية مقارنة بموظفي البنوك العمومية مما قد لا يساعد أصحاب المؤسسات عند استشارتهم فيما يتعلق بمشروعاتهم.

من خلال دراستنا هذه لا نتحيز لبنك دون الآخر و إنما نسعى لتشجيع البنك الذي يحقق الغاية الاقتصادية من و جوده وهي التمويل و خلق المناخ الملائم للاستثمار.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث حاولنا دراسة تمويل البنوك الأجنبية المقيمة بالجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية وعلى وجه الخصوص البنوك الفرنسية .

حيث بعد القيام بدراسة ميدانية تمثلت في استقصاء رأي شمل 25 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تتعامل مع بنوك فرنسية تتمثل في BNP Paribas, NATEXIS , Société Générale

وبعد تحليلنا لنتائجها حاولنا الخروج ببعض التوصيات التي قد تكون كملاحظات سواء بالنسبة للبنوك أو للمؤسسات يستفاد منها مستقبلا.

❖ **التوصيات:**

- محاولة تعزيز علاقة البنوك الأجنبية بصناديق ضمان القروض ووكالات دعم وتشجيع الاستثمار لتخفيف تكلفة الضمانات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التقليل من المركزية في اتخاذ القرارات البنكية وتوسيع مهام الوكالات الفرعية من خلال إعطائها صلاحيات أوسع في اتخاذ القرار .
- زيادة انتشار وحضور هذه المؤسسات البنكية الأجنبية على مستوى الولايات من خلال فتح فروع جديدة بهدف تقريب البنك من المؤسسة وخاصة على مستوى بعض الولايات الداخلية.

- محولة تطوير وتنويع المنتجات البنكية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال استحداث طرق تمويل عصرية.
- محاولة تأهيل المؤسسات لصغيرة والمتوسطة والارتقاء بطرق التسيير حسب التقنيات الحديثة مما سيدفع البنوك بنوعيها العمومية والخاصة لتطوير خدماتها بما يتماشى مع مستوى المؤسسات.
- مضاعفة الجهود للتقليل من البيروقراطية والفساد البنكي وفتح الباب أمام صغار المستثمرين.
- مراجعة القوانين والتشريعات الموجودة المتعلقة بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجنب التغيير المفاجئ و العشوائي للقوانين.
- خلق مناخ نظيف ومناسب (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، قانونيا) لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الاستثمار فيها .
- تطوير وسائل التمويل ومواكبة الطرق الحديثة في التمويل من خلال تطوير الأسواق المالية .

المراجع:

1. القانون التوجيهي لترقية **م ص م** ديسمبر 2001
2. كريمة بوسنة. البنوك الاجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر" دراسة حالة البنوك الفرنسية" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، جامعة تلمسان الجزائر 2010.
3. ا.د ناجي بن حسين ، آفاق الاستثمار في م ص م بالجزائر ,مجلة الاقتصاد و المجتمع ،جامعة منتوري قسنطينة.العدد2004/2،.
4. د.صالح صالحي ، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن

العربي: الإشكالية و أفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2004.

5. Abdelatif Benachenhou , les nouveaux investisseurs , édition Alph design ,Algérie, mai2006
6. Analyse du MEDEFsur les nouvelles règles relativesaux investissements étrangers et aucommerce extérieur en Algériejuin2009
7. bulletin d'information économique, N° 6, 8, 12,14,16, 15
8. CNES avant- projet de rapport « pour une politique de développement des PME en Algérie 2002 »
9. ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat. **www.pmeart-dz.org**
10. Samia Gharbi, les PME- PMI en Algérie état des lieux, UNIVE RSITÉ DU L ITTORAL CÔTE D'O PALE , Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'InnovationCAHIERS DU LAB.RII N°238 Mars 2011.
11. www.sociétégénerale-algerie.dz historique de la banque
12. www.algerie-dz.com